دوافع الإرهاب 8

مارس 2024

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

العوامل الاقتصادية وتأثيرها على الإرهاب وسبل معالجتها

أ-محمد زكريا فضل.

جمهورية إفريقيا الوسطى

دوافع الإرهاب

إصدار شهري يصدر عن التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

المشرف العام

اللواء الطيار الركن محمد بن سعيد المغيدي

الأمين العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب / المكلّف

رئيس التحرير

عاشور بن إبراهيم الجهني

مدير إدارة الدراسات والبحوث

ملاحظة: الأفكار الواردة في هذه الدراسة تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعبّر عن رأي التحالف بالضرورة

العوامل الاقتصادية
وتأثيرها على الإرهاب وسبل معالجتها

أ. محمد زكريا فضل
جمهورية إفريقيا الوسطى

يتناول هذا البحث العلاقات بين العوامل الاقتصادية والإرهاب، حيث يركز على الفقر والبطالة والفساد والعولمة كعوامل اقتصادية تُسْهِم في تشجيع التطرف والإرهاب.

ويسعى البحث إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة. أولاً، إجراء تحليل العلاقات بين الفقر والبطالة والإرهاب؛ حيث يُسلَّط الضوءَ على الآليات التي قد يُسْهِم من خلالها الحرمان الاقتصادي في تشجيع التطرف ودعم الأنشطة الإرهابية. ثانيًا، التحقيق في دور الفساد في الاقتصاد كعامل محفِّز للإرهاب، والعمل على تحديد سياسات فعّالة للحدّ من الممارسات الفاسدة وتفكيك الشبكات المالية التي تدعم المنظمات الإرهابية. وأخيرًا، دراسة تأثير التمويل الأجنبي والعولمة كعوامل اقتصادية تؤثر في نشوء الإرهاب، مع التركيز على صياغة توصيات قابلة للتنفيذ للاستفادة من العولمة كأداة لتعزيز التنمية الاقتصادية، وتنفيذ تدابير للتخفيف من تداولاتها السلبية على ظاهرة الإرهاب.

ولتحقيق هذه الأهداف، استخدم البحث المنهج الوصفي، من أجل تسليط الضوء على مجموعة متنوعة من السياقات الاقتصادية لفهم التفاعلات بينها والإرهاب.

وأظهرت النتائج أن الفقر والبطالة والفساد رغم تأثيرها السلبي على الاقتصادات والمجتمعات إلا أنها منعزلة عن العوامل الأخرى (الاجتماعية والثقافية والسياسية) ولا تتسبب في تبني السلوك الإجرامي والإرهابي. ولكنها عندما تقترن بالعوامل الأخرى تكون فعالة في تغذية التطرف.

وفي نهاية المطاف، قدم البحث توصياتٍ ركّزتْ على تعزيز برامج التنمية الاقتصادية، والتعليم والتدريب على المهارات المختلفة. وتضمنت توصيات البحث ضرورة تطوير سياسات اقتصادية واجتماعية تستهدف فرص العمل وتقليل معدلات الفقر. وأوصى ببناء شراكات دولية لتبادل المعلومات وتنسيق الجهود لمكافحة تدفق الأموال إلى المنظمات الإرهابية.

الكلمات المفتاحية: العوامل الاقتصادية، الفقر، البطالة، الفساد، التمويل الأجنبي، العولمة، الإرهاب.

مقدمة:

يسعى هذا البحث إلى فحص العوامل الاقتصادية التي يُعتقَد أنها تلعب دوراً مؤثراً في نشوء وتطوّر ظاهرة العنف والإرهاب، وكذلك استكشاف سبل التصدي لهذه التحديات بشكل فعّال.

وبمرور الوقت، كشفت الدراسات[1] عن ارتباط قوي بين بعض الجوانب الاقتصادية وظاهرة الإرهاب؛ حيث تتفاعل التحولات الاقتصادية مع الظروف الاجتماعية والثقافية لتؤثر على تكوين وانتشار هذه الظاهرة.

تُشكل العوامل الاقتصادية عنصرا مُهمّاً في الخطاب الأوسع للإرهاب؛ إلا أنها لا تعمل بمعزل عن غيرها. فهي تتعايش مع مصفوفة معقدة من العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية، التي يتفاعل كل منها مع ظاهرة الإرهاب بطرائق مختلفة. فالفقر وحده لا يولد الإرهاب، كما أن الرخاء لا يضمن غيابه. وفي هذا السياق من التفاعلات المتعددة الأوجه يسعى الباحث إلى تمييز الأدوار المحددة التي تلعبها العوامل الاقتصادية في تعزيز الأنشطة الإرهابية وتجنيد المحتملين.

في هذا البحث، افتُرِضَ أن الفقر والبطالة والفساد والتمويل الأجنبي والعولمة بأبعادها المختلفة عوامل اقتصادية ذات تأثير في السلوك الإجرامي والإرهاب.

وبناء عليه يسعى البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. كيف تُسْهم عوامل الفقر والبطالة بشكل تآزري في التطرف؟ وما المسارات الاجتماعية والاقتصادية الدقيقة التي تُوجه الأفراد نحو المشاركة في الأنشطة الإرهابية؟
2. ما الطرائق التي يُسَهّل بها الفساد داخل الأنظمة الاقتصادية تمويل الإرهاب وإدامته؟ وما الإستراتيجيات القوية التي يمكن صياغتها للتخفيف من ممارسات الفساد بشكل فعال، ومِن ثَم تعطيل القنوات المالية الداعمة للمنظمات الإرهابية؟
3. كيف يؤثر التمويل الأجنبي والعولمة على تمويل الإرهاب وتغذيته؟ وما التدابير العملية التي يمكن اقتراحها لتسخير العولمة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي مع التقليل من تأثيرها السلبي على انتشار الإرهاب؟

يهدف هذا البحث إلى التعرف على العوامل الاقتصادية التي تؤثر في الإرهاب وسبل معالجتها، وذلك من خلال الأهداف الرئيسة الآتية:

1. إجراء تحليل شامل للعلاقات بين الفقر والبطالة والإرهاب، وتوضيح الآليات المحددة التي يُسْهم الحرمان الاقتصادي من خلالها في تعزيز التطرف وإدامة الأنشطة المتطرفة.
2. التحقيق في دور الفساد في الاقتصاد كحافز للإرهاب، وتحديد طرق وسياسات فعالة للحد من الممارسات الفاسدة وتفكيك الشبكات المالية التي تدعم المنظمات الإرهابية.
3. دراسة تأثير التمويل الأجنبي والعولمة على العوامل الاقتصادية التي تؤثر على الإرهاب، وصياغة توصيات قابلة للتنفيذ للاستفادة من العولمة كأداة لتعزيز التنمية الاقتصادية مع تنفيذ تدابير للتخفيف من تداعياتها السلبية على الإرهاب.

اعتمد البحث المنهج الوصفي لوصف وتحليل العوامل الاقتصادية التي تؤثر في الظاهرة الإرهابية وتقديم سبل فعّالة لمعالجتها. حيث يهدف هذا المنهج إلى فهم عميق للتفاعلات والعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية والتطرق إلى وصف دقيق للظاهرة المدروسة، ومن ثم تقديم تحليل نوعي لتأثيراتها على الظاهرة نفسها.

أولاً: مفهوم العوامل الاقتصادية وعلاقتها بالتطرف

يُشير مصطلح العوامل الاقتصادية إلى الظروف والعناصر المختلفة داخل اقتصاد أي بلدٍ التي يمكن أن تؤثر على النتائج الاقتصادية، مثل إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها، ومستويات التوظيف، والدخل، والرفاهية الاقتصادية، والتنمية الشاملة.[2] ويمكن أن تكون هذه العوامل الاقتصادية كلية، أي تؤثر على مستوى الاقتصاد الوطني بأكمله، أو جزئية بحيث تؤثر على صناعات أو وحدات اقتصادية محددة، أو تجميع بينها أحيانًا.

وتجدر الإشارة إلى أن العوامل الاقتصادية يمكن أن تسْهِم في نمو وتطور الظروف التي يزدهر فيها الإرهاب؛ إلا أنها عادة تتداخل مع العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية الأخرى، وتتطلب الجهود الفعالة لمكافحة الإرهاب في كثير من الأحيان اتباع نهج متعدد الأوجه يعالج هذه العلاقات المتبادلة المعقدة.[3] فضلًا عن ذلك، ليس كل الأفراد الذين يواجهون تحديات اقتصادية معرضين للتجنيد الإرهابي؛ حيث تختلف الدوافع والظروف الفردية.

أكثر الدول تأثرًا بالإرهاب

يسلط الجدول (1) الضوء على الدول العشر الأكثر تأثراً بالإرهاب في مؤشر الإرهاب العالمي[4] لعام 2023م،[5] وكيف تغير ترتيبها منذ عام 2011م. حيث كانت الدول العشر الأكثر تأثراً بالإرهاب هي الدول نفسها التي كانت في عام 2021م تتربع على رأس القائمة، إلا أن الترتيب تغيّر لست دول. حيث حافظت أفغانستان على ترتيبها كأكثر الدول تأثراً بالإرهاب للعام الرابع على التوالي، وتلتها بوركينا فاسو التي صعدت من المركز الرابع إلى المركز الثاني. ولكن الصومال حافظت على المركز الثالث للعام السادس على التوالي.

وتقدمت دولة مالي ثلاثة مراكز، وباكستان أربعة مراكز، لتحتل المركزين الرابع والسادس على المؤشر على التوالي، وتراجع العراق أربع نقاط إلى المركز السابع، وبهذا سجلت الصومال الظهور السابع على التوالي بين الدول الخمس الأكثر تأثراً.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول التي شهدت أكبر تدهورٍ في الترتيب منذ عام 2011م تقع جميعها في منطقة الساحل الإفريقي، وهي: بوركينا فاسو، ومالي، والنيجر. ومن ناحية أخرى، سجّل العراق أكبر تحسن في المؤشر، وشهدت أفغانستان أيضًا تحسّنًا ملحوظًا بنسبة 4 ٪ تقريبًا، وهو أكبر تحسّن تشهده البلاد منذ عام 2011م.

#	الدولة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
1	أفغانستان	3	3	4	3	3	2	2	2	1	1	1	**1**
2	بوركينا فاسو	113	113	111	108	52	30	21	15	7	6	4	**2**
3	الصومال	5	7	7	7	8	5	3	3	3	3	3	**3**
4	مالي	41	23	19	21	16	13	10	9	8	7	7	**4**
5	سوريا	20	4	4	5	6	7	7	8	6	5	6	**5**
6	باكستان	2	2	2	2	4	4	5	5	5	8	10	**6**
7	العراق	1	1	1	1	1	1	1	1	2	2	2	**7**
8	نيجيريا	8	5	5	3	2	2	4	4	4	4	6	**8**
9	ميانمار	17	21	24	29	39	42	40	42	23	24	9	**9**
10	النيجر	49	57	44	34	20	19	18	19	14	12	8	**10**

جدول 1: **قائمة الدول العشر الأكثر تأثراً بالإرهاب في آخر عشر سنوات**

المصدر: موقع Dragonfly Terrorism Tracker (2023)

عندما يُمعَن النظرَ في نتائج هذا الجدول، نجد أن أغلب هذه الدول (أفغانستان، بوركينا فاسو، الصومال، مالي، ميانمار والنيجر) تنتشر فيها مظاهر الفقر، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الدخل، وسوء توزيع الثروة وغيرها من العوامل الاقتصادية التي قد تمثل حلقة من حلقات انتشار التطرف والإرهاب.

وفي الوقت ذاته، لاحظ الباحث أنه ليست كل هذه الدول تُصَنَّف ضمن أفقر دول العالم؛ بل هناك دول وضْعُها الاقتصادي جيدٌ نسبيًا، مثل العراق وسوريا ونيجيريا وباكستان، إلا أنها تأثرت بأعمال العنف والإرهاب تأثرًا بليغًا. وهذا يؤكّد لنا أنّ العوامل الاقتصادية وحدها ليست مسببًا للعنف والتطرف والإرهاب؛ ولكنها عندما تشترك مع عوامل أخرى، مثل العوامل الاجتماعية والثقافية والأيديولوجيات المتطرفة، تؤدي مجتمعةً إلى نتائج كارثية.

ثانيًا: العوامل الاقتصادية ذات التأثير في الإرهاب

يسعى هذا القسم إلى تعرف أكثر العوامل الاقتصادية المؤثرة في الإرهاب، وهي: الفقر والبطالة والفساد، والتمويل الأجنبي، ودور العولمة في زيادة أعمال العنف والتطرف والإرهاب. وسيبدأ القسم بالنظريات الاقتصادية المفسرة

للسلوك الإجرامي.

1. النظريات الاقتصادية المفسِّرة للسلوك الإجرامي

حاولت العديد من النظريات الاقتصادية تفسير السلوك الإجرامي، وإلى حدٍّ ما، السلوك الإرهابي. وفيما يلي ملخصات لأهم ثلاث نظريات ترتبط بموضوع هذا البحث بشكل كبير

أ. نظرية الاختيار العقلاني: هذه النظرية من نظريات الاقتصاد الكلاسيكي، وتفترض أنّ الأفراد يتخذون قراراتهم بناءً على تقييم عقلاني للتكاليف والفوائد المحتملة.[6] وفي سياق السلوك الإجرامي تشير هذه النظرية إلى أن الأفراد يزنون المكاسب المتوقعة مقابل المخاطر المحتملة المرتبطة بالانخراط في الأنشطة الإجرامية. فإذا كانت المكاسب المتصورة، مثل المكاسب المالية أو تحقيق هدف سياسي، تفوق الأضرار المتوقعة، فمن المرجح أن يرتكب الأفراد الجرائم التي سبق تقييمها. وفي هذا قد تدخل الجرائم الإرهابية ضمنيًا.

ب. نظرية التعلم الاجتماعي: ترتكز نظرية التعلم الاجتماعي على مبادئ علم النفس السلوكي، وتفترض أنّ السلوك الإجرامي أو الإرهابي يُتَعَلّم من خلال التفاعلات الاجتماعية.[7] حيث يكتسب الأفراد ميولاً إجرامياً أو منحرفاً من خلال ملاحظة سلوك الآخرين وتقليدهم، مثل أفراد الأسرة أو الأقران أو الشخصيات المؤثرة. وتسلط النظرية الضوء -أيضًا- على دور التعزيز والعقاب في تشكيل السلوك. ويكون الأفراد أكثر عرضة للانخراط في أنشطة إجرامية إذا تصوروا نتائج إيجابية أو مكافآت مغرية مرتبطة بهذا السلوك.

ج. نظرية النشاط الروتيني: تبتعد نظرية النشاط الروتيني عن النظريات الإجرامية التقليدية من خلال التركيز على تقارب ثلاثة عناصر، وهي: الجاني المتحمس، والهدف المناسب، وغياب الوصي القادر.[8] وفي ضوء هذا المفهوم، يُنظر إلى الأعمال الإجرامية أو الإرهابية على أنها جرائم محتملة عندما تتلاقى هذه العناصر في الزمان والمكان المناسبين. ويمكن للتغيرات في الأنشطة الروتينية أو الهياكل المجتمعية أو التكنولوجيا أن تغير فُرَص السلوك الإجرامي أو الإرهابي. وتؤكد هذه النظرية على أهمية العوامل الظرفية والبيئة المباشرة في فهم الجريمة، ومن ثَمّ الإرهاب.

وتجدر الإشارة إلى أن تلك النظريات نشأت لمعالجة السلوك الإجرامي بشكل عام، وقد يدرج السلوك الإرهابي ضمنيًا في تلك المفاهيم؛ لأنّ السلوك الإجرامي والسلوك الإرهابي، على رغم تشابههما من حيث المبدأ، كلاهما ينطوي على أعمال غير قانونية، إلا أنهما يختلفان بشكل كبير في دوافعهما وتأثيرهما على المجتمع.

تتبع الأعمال الإجرامية عادةً من دوافع شخصية، مثل الدوافع المالية أو دوافع الانتقام، مع التركيز على المصالح الفردية. بينما يكون السلوك الإرهابي مدفوعاً بعوامل أيديولوجية أو سياسية، بهدف بث الخوف والرُّعْب على نطاق واسعٍ لتحقيق أهداف مجتمعية أو سياسية.

هذا التمييز الأساسي يساعد على التعرف على التحديات المرتبطة بمكافحة الإرهاب؛ لأنه لا يتطلب معالجة الأعمال الإجرامية فحسب؛ بل يتطلب أيضاً معالجة الأسس الأيديولوجية المعقدة التي تحرك مثل هذا السلوك. فيُعَدُّ إدراك هذا الاختلاف أمرًا ضروريًا لتصميم تدابير وقائية فعالة وإستراتيجيات استجابة للطبيعة المحددة لكل تهديد.

2. العلاقة بين الفقر والأنشطة الإرهابية

هناك من يثبت وجود العلاقة بين الأعمال الإرهابية والفقر؛ بينما ينفي فريق آخر وجود العلاقة أصلا، وكل ما يُتَحدّثُ عنه علاقاتٌ متعددة المستويات وأسباب غير مباشرة للفقر. إذْ ينطلق الفريق الأخير من مسلمات النظرية الاقتصادية التي ترى أن من الأسهل على الجماعة الإرهابية تجنيد الأفراد ذوي الدخل المنخفض أو العاطلين عن العمل؛ حيث أن كلفة الفرصة البديلة لديهم منخفضة نسبيًا[9] فالأشخاص الذين يعتقدون أن آفاقهم الاقتصادية قد قُيّدتْ من الآخرين قد تكون لديهم مظالم يمكن أن تجذبهم إلى الإرهاب، أي يستندون إلى عوامل أخرى مثل الشعور بالظلم والتهميش والاستبعاد في اتخاذ قراراتهم للالتحاق بالجماعات المتطرفة.[10]

وتعتمد النظرية الاقتصادية على الحجج المنطقية والعقلانية بشكل أساسي لنفي العلاقة المباشرة بين الفقر والإرهاب وعزوها إلى علاقة غير مباشرة، أو عوامل اقتصادية واجتماعية مختلفة، من خلال ما يأتي

أ. اليأس الاقتصادي والضعف في التوظيف: كثيرًا ما يؤدي الفقر إلى مشاعر اليأس والإحباط بسبب عدم تلبية الاحتياجات الأساسية، مما يجعل الأفراد أكثر عرضة للتجنيد من الجماعات التي تقدم الدعم المالي.

ب. قلة التعليم وغياب الفرص: يقيد الفقر إمكانية الحصول إلى التعليم والخدمات الاجتماعية، مما يحدُّ من الفرص الاقتصادية والتعرض لوجهات نظر متطرفة مستغلةً هذا

النقص؛ لتجنيد الأفراد من المجتمعات المهمشة.

ج. الإرهاب كخيار اقتصادي: قد ينظر أفراد المناطق الفقيرة للانضمام إلى المنظمات الإرهابية كخيار اقتصادي عملي بسبب الحوافز المالية، مثل الرواتب، أو الوصول إلى الموارد والاقتصادات غير القانونية التي تقدمها هذه الجماعات.

د. عدم المساواة الاقتصادية والظلم المتصور: عدم المساواة الاقتصادية تؤدي إلى تغذية تصورات الظلم، فينشأ الشعور بالمظالم بين الأفراد الفقراء الذين قد يسعون إلى معالجة هذا الظلم المتصور من خلال وسائل مثل العنف والإرهاب.

في المقابل، يرى باحثون آخرون أنه على رغم الاعتراف بأن الفقر ليس السبب الوحيد للإرهاب؛ لكن في الوقت ذاته لا يمكن إنكار وجود علاقة وطيدة بين الحرمان الاقتصادي وقابلية الأفراد للتأثُّر بالأيديولوجيات المتطرفة والانخراط في الأنشطة الإرهابية، ومن ثَم يجب إثبات هذه العلاقة من خلال الدراسات التجريبية.[11]

وفي هذا السياق تشير بعض نتائج الدراسات التجريبية إلى أنّ الفقر يرتبط بالإرهاب بنِسَبٍ ضئيلة ومتفاوتة حسب مجتمع الدراسة وعينتها. إذْ يحدَّدُ الفقر كمجرد عامل واحد في شبكة معقدة من العوامل الأخرى المؤدية إلى الإرهاب، مثل العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة. على سبيل المثال، وجدت دراسة زيدي مَنْذَر (2010)[12] صلة محتملة بين التطرف والفقر في باكستان من خلال استطلاع آراء 1147 شخصًا، وهم عينة من الفقراء مقارنة بمجموعات مراقبة أكثر ثراءً في جميع مقاطعات باكستان. ركزت الدراسة على خطاب تحليلي للفقر في مقاطعتي خيبر بختونخوا وبلوشستان. لكن الدراسة لم تقدم نسبة مئوية محددة لمستوى العلاقة بين الفقر والأعمال الإرهابية، ومن ثَم لا يمكن تعميم نتائجها حتى على الدولة نفسها، فضلاً عن بقية بقاع المعمورة. ليس هذا فحسب؛ بل فشلت العديد من الدراسات التجريبية على مستوى التحليل الفردي في العثور على أي علاقة مباشرة بين الفقر والميل إلى المشاركة في الإرهاب.[13]

وهناك مشكلة أخرى تُعّدّ أكثر إرباكًا فيما يتعلق بفرضية الفقر تنشأ على المستوى الجزئي. حيث عجزت العديد من الدراسات على مستوى التحليل الفردي عن العثور على أيّ علاقة مباشرة بين الفقر والميل إلى المشاركة في الإرهاب، مثل دراسة أتران أسكوت[14]، وكروجر ومالكوفا،[15] وكلود بيربي[16] وغيرهم.

ويمكننا أن نخلص إلى أن العلاقة بين الفقر والإرهاب معقدة ومتعددة الأوجه. ومن الممكن أن يخلق الفقر الظروف التي تجعل الأفراد أكثر عرضة للتجنيد المتطرف، وإنّ معالجة قضية الإرهاب تتطلب اتباع نهج شامل يأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فالحدُّ من الفقر، وتحسين الوصول إلى التعليم والفرص الاقتصادية، ومعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، كلها عناصر أساسية لبناء إستراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب.

3. مفهوم البطالة وعلاقتها بالإرهاب

البطالة مؤشر اقتصادي واجتماعي رئيس يشير إلى الحالة التي يكون فيها الأفراد الراغبين والقادرين على العمل، والذين يبحثون عنه بنشاط، غير قادرين على العثور على وظائف مناسبة.[17] فالبطالة مقياس مهم لصحة الاقتصاد وأدائه، ويمكن أن تكون لها عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة تؤثر سلباً على المجتمع الذي تنتشر فيه[18].

وتُقاس البطالة عادةً باستخدام مؤشرات سوق العمل المختلفة، مع التركيز بشكل أساسي على القوى العاملة المؤهلة والعاطلة عن العمل في فترة محددة. وتُستخدم العديد من المقاييس والأساليب الرئيسة عادة لقياس مستويات البطالة، مثل: معدل البطالة، ومعدل المشاركة في القوى العاملة، ونسبة العمالة إلى السكان، والعمالة الناقصة، ومعدلات البطالة بين الشباب والعمر.

أما العلاقة بين البطالة والأنشطة الإرهابية فهي معقدة ومتعددة الأوجه. فعلى حين أن البطالة في حدّ ذاتها لا تُسَبِّبُ الإرهاب بشكلٍ مباشرٍ، لكنها يمكن أن تُسْهم في الظروف التي تكتسب فيها الأيديولوجيات المتطرفة المزيد من الجاذبية، ويُصبِح الأفراد أكثر عرضة للتجنيد من قبل المنظمات الإرهابية.

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين المستويات المرتفعة من البطالة بين الشباب وزيادة خطر تجنيد الإرهابيين.[19] فغالبًا ما تشهد المناطق التي ترتفع فيها معدلات البطالة بين الشباب مستويات أعلى من التطرف والأنشطة الإرهابية.

وفي هذا الإطار سعت دراسة أديسوجي أديلاجا وجوستين جورج[20] إلى شرح كيف يمكن للدرجات المتفاوتة بين الدول في معدلات البطالة بين الشباب خاصة، أن تفسر الاختلافات في تدابير الإرهاب، وخاصة الإرهاب المحلي. واستخدمت الدراسة بيانات لمئة وست وعشرين (126) دولة بين عامي 1996 و2015م. وشملت المتغيرات التابعة عدد الهجمات الإرهابية وعدد الضحايا.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين بطالة الشباب والإرهاب المحلي، مشروطة بعوامل تنمية مختلفة، مثل الفساد وعدم فعالية الحكومة وغياب سيادة القانون. كما أكدت أن البطالة بين الشباب قد تسهم في تغذية الإرهاب المحلي والصراعات الداخلية؛ ولكنها لا تُعّدّ مؤشرًا مهمًا للإرهاب العابر للحدود الوطنية على الإطلاق.[21]

وعلى رغم مشاركة البطالة الضيئلة في تغذية الأعمال الإرهابية، إلا أنها ستظل عاملاً مهمّاً نسبيّاً، ويجب أخذه في الحسبان خصوصًا إذا تضافرت مع عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية. ولفهم كيف يمكن أن تُسْهِم البطالة كعامل ذي مشاركة نسبية في أعمال العنف والإرهاب؛ ينبغي تعرف النقاط الآتية:

أ. الحرمان الاقتصادي والتطرف: كثيرًا ما تؤدي البطالة إلى الحرمان من الحقوق الاقتصادية، وبخاصة بين الشباب والأفراد الضعفاء. إذْ إن الإحباط والشعور باليأس الناجمَيْن عن البطالة يمكن أن يجعلا الأفراد أكثر تقبلاً للخطابات المتطرفة التي تَعِد بالتمكين والتغيير حتى إذا كانت فارغةً، أو مُفَخَّخةً بأيديولوجيات التطرف والعنف. ويمكن أن تؤدي البطالة إلى تضخيم المظالم، وزيادة جاذبية الأيديولوجيات المتطرفة. وغالبًا ما يبحث الأفراد الذين يشعرون بالتهميش والإحباط عن وسائل بديلة حتى لو كانت متطرفة.[22]

ب. غياب فرص التوظيف: غالبًا ما ينجرّ الأفراد العاطلون عن العمل والمهمشون اقتصاديًا وراء فرص التوظيف ولو ضئيلة، الأمر الذي يزيد استعدادهم للتجنيد في صفوف هذه الجماعات المتطرفة التي تعدهم بالانتماء والمكانة الاجتماعية.

ج. غياب الدعم الاقتصادي: البطالة تؤدي إلى ضيق مالي، وتستغل المنظمات الإرهابية هذه الثغرة لتقديم الدعم المالي، مما يدفع ببعض الأفراد إلى عدّ الانضمام إليها وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لأنفسهم وعائلاتهم.

4. الفساد عامل مؤثر في التطرف والإرهاب

عرّفَت منظمة الشفافية الدولية الفسادَ بأنه: «إساءة استخدام السلطة المُوَكَلة لتحقيق مكاسب شخصية أو خاصة»[23]. فالفساد يؤدي إلى تآكل الثقة، ويضعف دور السلطات، ويعوق التنمية الاقتصادية، ويزيد من تفاقم عدم المساواة، والفقر، والانقسام الاجتماعي، والأزمة البيئية.[24] ويظهر الفساد في أشكال مختلفة، مثل الرشوة، والاختلاس، والمحسوبية، وتقديم الهدايا، والابتزاز أحيانًا.

ويمتد تأثير الفساد على الاقتصاد إلى ما هو أبعد من الخسائر المالية. فهو يعوق الكفاءة الاقتصادية، ويعوق الاستثمار المحلي والأجنبي، ويعطلّ ديناميكيات السوق، ويضعف الخدمات العامة، ويعمق عدم المساواة الاجتماعية.

ولقد أكّد تقرير السلام والفساد[25] أنّ الفساد والإرهاب كليهما لهما عواقب وخيمة على الاقتصادات، خاصة في الدول النامية. ومن ثم تأثيره المباشر أو غير المباشر على نمو الإرهاب وتفاقمه.

من بين هذه الدراسات دراسة ماثيو سيمبسون (2014)[26] التي تناولت العلاقة بين الفساد والعنف السياسي، بوصف الإرهاب محددًا من محددات العنف السياسي. وأُجْرِيَت الدراسة على 106 دولة لما بين عامي 1990 و2010م، وخلصت إلى أن النتائج حددت الفساد والإرهاب كطريقتين مشتركتين ضمن هيكل الفرص خارج نطاق القانون، واتضح أنه حيثما يوجد الفساد تواجه الدول معدلات أكبر من العنف الإرهابي. ومِن ثَم فإن معالجة الفساد أمرٌ حتْمِيٌّ.

- دور الفساد في تعزيز التطرف والإرهاب

يلعب الفساد دوراً محْوريّاً في تسهيل وتفاقم الأنشطة الإرهابية، ويُسَهِّل التجنيد من خلال آليات وتفاعلات مختلفة. فالفساد في حدِّ ذاته لا يسبب الإرهاب بشكل مباشر؛ لكنه يخلق بيئة مواتية للتطرف والعنف. وفيما يأتي نقاط تشرح كيف يمكن أن يُسْهِم الفساد في نمو الأنشطة الإرهابية ويسهل التجنيد

أ. تدهور الخدمات العامة: الفساد يُحوِّل الموارد عن الخدمات العامة، مثل التعليم والرعاية الصحية، مما يسبب إحباطًا وخيبة أمل. فنقص الوصول للخدمات يزيد من مستوى اليأس، ويجعل الأفراد أكثر تأثرًا بالأيديولوجيات المتطرفة.

ب. خيبة الأمل من مؤسسات الدولة: الفساد يؤدي إلى فقدان الثقة في المؤسسات الحكومية، مما يولّد خيبة أمل وعدم رضا لدى أبناء الوطن، ويفتح ذلك الباب أمام الخطابات المتطرفة بوصفها حلاً بديلاً لأزمات الوضع الراهن.

ج. الحرمان الاقتصادي: الفساد يعوق التنمية الاقتصادية ويُحْدِث تشوُّهات في السوق، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة ونقص النشاط الاقتصادي. ويعرِّض هذا الوضع الأفراد للتجنيد المتطرف من أجل التغلب على الصعوبات الاقتصادية.

د. غياب المساءلة والإفلات من العقاب: ثقافة الفساد تُقوِّض المساءلة، وتؤدي إلى «فلتان» المتورطين من العقوبة، وتُفْقِد الثقة في النظام أو القانون. فعدم محاسبة الفاسدين يزيد

الإحباط والتوجه نحو التطرف لتحقيق العدالة.

هـ. التمويل والدعم المالي للتطرف: الفساد يوجِّه الأموال نحو أنشطة غير مشروعة من ضمنها الإرهاب. ففي ظل انتشار الفساد قد تجد الجماعات الإرهابية أرضية خصبة لإنشاء قنوات تساعدها على تنمية أنشطتها وتضمن استمراريتها.

وفي نهاية المطاف، يمكننا أن نخلص إلى أن الفساد يُسهم في تهيئة الظروف لنشوء الأنشطة الإرهابية، ويجعل الأفراد أكثر عُرضة للأيديولوجيات المتطرفة، ويُضعِف جهود مكافحة التطرف والإرهاب، مما يجعل معالجة الفساد موضوعًا جوهريّاً لإستراتيجيات مكافحة الإرهاب.

5. التمويل الأجنبي ودوره في تعزيز الإرهاب

يشير مصطلح التمويل الأجنبي إلى الحصول على الأموال أو رأس المال من مصادر خارجية تقع في بقاع مختلفة عن الكيان المحلي المقترِض. وتسمح هذه الإستراتيجية المالية للمؤسسات أو الحكومات أو الأفراد بالوصول إلى أسواق رأس المال خارج حدود بلادهم المحلية لتلبية احتياجات مالية محددة، أو متابعة مبادرات إستراتيجية.[27] ويستند هذا النهج إلى الاعتراف بأن الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية يمكن أن يوفر فوائد التنويع، ويخفف من مخاطر السوق المحلية. وغالباً ما يتأثر قرار اختيار التمويل الأجنبي بعوامل مثل فروق أسعار الفائدة، واعتبارات العملة، والبيئة الاقتصادية والسياسية العامة للدول المقترضة والمقرضة.

ويلعب التمويل الأجنبي دورًا حاسمًا في المشهد المالي العالمي؛ حيث يسهل تدفق رأس المال عبر الحدود، ويعزز التنمية الاقتصادية. وهو بمثابة قناة لنقل الأموال من مناطق الفائض إلى مناطق العجز، ودعم التجارة الدولية، وتطوير البنية التحتية، وغيرها من المبادرات عبر الحدود. ويمكن أن يتخذ التمويل الأجنبي أشكالاً مختلفة، مثل الديون وحقوق الملكية، ويخضع للأطر التنظيمية والشروط السائدة في الولايات القضائية لكل من المقترض والمقرض.

- أنواع التمويل الأجنبي

ويشتمل مفهوم التمويل الأجنبي، الذي يشكل جزءًا لا يتجزأ من الإستراتيجيات المالية العالمية، على خمسة أنواع رئيسة، هي: القروض الخارجية، والأسهم الأجنبية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدات والمنح الأجنبية، وتمويل التجارة الخارجية.[28]

إذن فإن التمويل الأجنبي هو إستراتيجية مالية متعددة الأوجه تسمح للكيانات بالاستفادة من أسواق رأس المال العالمية، وتنويع مصادر التمويل، وإدارة المخاطر المالية المرتبطة بالعمليات عبر الحدود. إنّ فهم الفروق الدقيقة في التمويل الأجنبي أمر ضروري لصانعي القرار المالي الذين يتعاملون مع تعقيدات التمويل الدولي.

- العلاقة بين التمويل الأجنبي والإرهاب

تم تحديد أنواع معينة من التمويل الأجنبي على أنها أكثر عرضة للاستغلال من المنظمات الإرهابية. فذهب لي، بيير إيمانويل[29] إلى أنّ أحد السبل البارزة لتمويل الإرهاب هي استغلال المنظمات الخيرية والإنسانية. وهذه المؤسسات، التي تعمل في كثير من الأحيان عبر الحدود من أجل مصلحة المجتمعات، قد تصبح بغير قصد قنوات للأموال الموجهة نحو الأنشطة الإرهابية. إذْ لوحظ أنّ بعض التنظيمات الإرهابية عُرِفت باستغلال الطبيعة المبهمة لبعض التبرعات الخيرية، واستخدامها كغطاء لنقل الأموال عبر الحدود وتمويل عملياتها.[30]

وأحيانًا تُعدّ الأنظمة المالية غير الرسمية -كشبكات الحوالة مثلاً-مصدر قلق كبير في سياق تمويل الإرهاب. حيث أكد ويلسون، جون[31] أنه يُمكن لهذه الأنظمة التي تعمل خارج الهياكل المصرفية التقليدية، أن تسهِّل الحركة السريعة للأموال عبر الحدود مع الحد الأدنى من الإشراف، الأمر الذي أضفى على الحوالة سمعة سيئة في فترة من الفترات؛ لأن المنظمات الإرهابية تستغل هذه الخاصية للانخراط في معاملات مالية سرية وتبحث عن أنظمة هشة كي تتستر تحتها.

كما تمثل القروض والسندات الأجنبية، وخاصة تلك الصادرة في المناطق ذات الأطر التنظيمية المتساهلة، مخاطر اختلاسها لتمويل الإرهاب.[32] إن الافتقار إلى الضوابط والرقابة المالية الصارمة في بعض الولايات القضائية يجعل من السهل على الجهات الفاعلة غير المشروعة جمع الأموال ونقلها دون اكتشافها.

إن العلاقة بين التمويل الأجنبي والإرهاب تؤكد أهمية تنفيذ تدابير فعالة للتخفيف من سوء استخدام الأنظمة المالية من الجهات غير المشروعة. وبناء عليه، تتطلب المنظمات الخيرية والشبكات المالية غير الرسمية وأنواع معينة من القروض والسندات الأجنبية تدقيقًا معززًا للحماية من التسهيل غير المقصود لتمويل الإرهاب.

6. العولمة وعلاقتها بالتطرف والإرهاب

ظهر مصطلح العولمة (Globalization) لأول مرة في أوائل القرن العشرين؛ ليحل محل المصطلح الفرنسي السابق

(Mondialization). ومع مرور الزمن تطور المصطلح وأصبح وسْماً شائعاً يوصف به الاتصال الدولي غير المسبوق، خاصة بعد الحرب الباردة في التسعينيات.[33] وبناء عليه، تُعَرَّف العولمة على أنها عملية التفاعل والتكامل بين الأفراد، والشركات، والحكومات في جميع أنحاء العالم.[34] وبسبب تقدم تكنولوجيا النقل والاتصالات ازدادت التفاعلات العالمية إلى نمو التجارة الدولية، وتبادل الأفكار والمعتقدات والثقافة.

أبعاد العولمة وتداعياتها على الإرهاب

في عام 2000م، حدد صندوق النقد الدولي أربعة جوانب أساسية للعولمة، هي: التجارة والمعاملات، وحركات رأس المال والاستثمار، والهجرة وحرية تنقل الأشخاص، ونشر المعرفة.[35] أما الأدبيات الأكاديمية فتقسم العولمة عادة إلى ثلاثة مجالات أو أبعاد رئيسة، وهي: العولمة الاقتصادية، والعولمة الثقافية، والعولمة السياسية.[36] ويدخل في مفهوم العولمة الثقافية الأبعاد الاجتماعية والعقدية والأيديولوجيات المختلفة. وبهذا يتضح لنا أن عمليات العولمة تؤثر في قطاع الأعمال، وتنظيم العمل والاقتصاد والموارد الاجتماعية والثقافية والبيئة الطبيعية وتتأثر بها.

وعلى رغم المميزات التي أضفتها العولمة على حياة البشرية، كتكثيف الترابط والاعتماد المتبادل عبر الحدود التي أدت إلى تحقيق تحول اجتماعي واقتصادي وسياسي غير مسبوق؛[37] إلا أن العالم في الوقت ذاته شهد طفرة مثيرة للقلق في تنامي العنف والإرهاب، وهي ظاهرة تتجاوز الحدود الوطنية[38].

ولتحقيق أهداف هذه الورقة، اكتفى الباحث بوصف التفاعل بين هاتين القوتين العالميتين، بتقديم شرح مبسط لأبعاد العولمة الثلاثة (الاقتصادية، والسياسية، والثقافية) وتداعياتها على الإرهاب، دون الدخول في التفاصيل.

أ. الديناميات الاقتصادية: إن أحد جوانب العلاقة بين العولمة والإرهاب يبرز في المجال الاقتصادي. لقد خلق الاقتصاد المُعَوْلَم طبقة من الرابحين والخاسرين على حد سواء، مما عزز الشعور بالتفاوت الاقتصادي الذي يمكن أن يكون بمثابة أرض خصبة لإنبات الأيديولوجيات المتطرفة.[39] فمن ناحية جلبت العولمة الرخاء الاقتصادي للعديد من الدول، وزيادة الترابط والمصالح الاقتصادية المشتركة. ومن ناحية أخرى، قد يَنظُر السكان المهمشون والمحرومون اقتصاديًا إلى العولمة بوصفها تهديدًا لمصالحهم، مما يؤدي إلى الشعور بالعزلة والميل إلى اعتناق الأيديولوجيات المتطرفة كشكل من أشكال المقاومة.[40] فالنظام المالي العالمي الحالي الذي يُعدّ السمة البارزة للعولمة سهّل بغير قصد تمويل الأنشطة الإرهابية[41] من خلال التدفقات المالية غير المشروعة، وغسل الأموال؛ فسهولة تحويل الأموال عبر الحدود توفر للشبكات الإرهابية الموارد المالية اللازمة لاستدامة عملياتها وتوسيعها.[42]

ب. تداعيات العولمة السياسية: بشّرَت العولمة أيضًا بعصرٍ جديدٍ من الديناميكيات الجيوسياسية التي يمكن للمنظمات الإرهابية استغلالها.[43] فإن تآكل الحدود التقليدية للدول، وصعود الجهات والمنظمات غير الحكومات الفاعلة، كالشركات العابرة للحدود والمنظمات الدولية، يشكل تحديًا لقدرة الحكومات على التصدي بفعالية للتهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية.[44] فإن سيولة المعلومات والاتصالات عبر الحدود قد تمكن الجماعات الإرهابية من نشر أيديولوجياتها على مستوى العالم، وتجنيد أتباعها، وتنسيق أنشطتها بسهولة أكبر.[45] فضلاً عن ذلك، فإن العواقب السياسية للعولمة، مثل إعادة تنظيم هياكل السلطة، وظهور منظمات فوق وطنية، يمكن أن تخلق فراغات في السلطة المحلية، وتحدث عدم الاستقرار السياسي، مما يوفر بيئة مواتية لازدهار الأنشطة الإرهابية.[46] كما يرى بعض الباحثين[47] أن التنافس على النفوذ والموارد يمكن أن يؤدي في هذا المشهد المعولم إلى إرهابٍ ترعاه كيانات داخل الدولة، وإيجاد صراعات وحروب بالوكالة، مما يزيد تعقيد العلاقة بين العولمة والإرهاب.

ج. تداعيات الأبعاد الثقافية للعولمة: لا يمكن التغاضي عن الانعكاسات الثقافية للعولمة على الإرهاب. لقد سهّل العالم المترابط نشر الأفكار والأيديولوجيات والهويات الثقافية، مما أدى في كثير من الأحيان إلى صدامات بين الثقافات العالمية والمحلية.[48] ويمكن أن يتجلى هذا الصدام في أشكال أعمال عنف وتطرف؛ حيث يسعى الأفراد غالبًا للحفاظ على هويتهم الثقافية في مواجهة الإمبريالية الثقافية المتصورة.[49] كما يلعب المشهد الإعلامي المعولم -أيضًا- دوراً محورياً في تشكيل التصورات العامة والسرديات المحيطة بالإرهاب. فإثارة الأعمال الإرهابية من وسائل الإعلام يمكن أن تسهم في تضخيم الخوف ونشر الأيديولوجيات المتطرفة، ومِن ثَم إدامة دائرة العنف.[50]

يمكننا أن نخلص إلى أنّ العلاقة بين العولمة والإرهاب معقدة ومتعددة الأوجه، وتشمل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية. وعلى رغم أن العولمة أسْهمَتْ، بلا شك، في تفاقم بعض الظروف المؤدية إلى الإرهاب، فإنها أتاحت أيضًا فرصًا لبذل جهود تعاونية لمعالجة هذه التحديات والتخفيف من حدّتها.

ثالثًا: سبل معالجة القضايا الاقتصادية ذات التأثير في الإرهاب

في إطار البحث عن سبل معالجة العوامل الاقتصادية المؤثرة على الإرهاب، لا بُدّ من اعتماد نهج متعدد الأوجه يجمع بين الإستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وكثيراً ما يجد الإرهاب أرضاً خصبة في المناطق التي تتسم بالفقر والبطالة والفساد وعدم كفاية الإدارة، وينبغي أن يسعى هذا النهج الشامل إلى التخفيف من هذه التحديات الاقتصادية، وبناء مجتمعات مرنة تكون أقل عرضة للأيديولوجيات المتطرفة.[51] ويمكن إجمال أهم التدابير لمعالجة هذه القضايا، مثل

- **تعزيز برامج التنمية الاقتصادية:** من أجل التخفيف من تأثير الفقر على الإرهاب، يتعين على الحكومات والمنظمات الدولية تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية المستدامة. وقد ثبت أن هذه البرامج، التي تركز على التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية، تعمل على الارتقاء بالمجتمعات وتقليل جاذبية الأيديولوجيات المتطرفة.[52]
- **تشجيع مبادرات التمويل الأصغر:** إن تشجيع مبادرات التمويل الأصغر يمكن أن يؤدي إلى تمكين الأفراد في المناطق الفقيرة، وتزويدهم بالوسائل اللازمة لإنشاء مشاريع صغيرة وتحسين ظروفهم الاقتصادية. وتشير الأبحاث إلى أن مثل هذه المبادرات تُسْهِم بشكل كبير في الحّد من الفقر.[53]
- **التدريب على المهارات والتعليم:** يمكن للاستثمار في برامج التدريب والتعليم المهني أن يزود الأفراد بالمهارات اللازمة لسوق العمل، مما يقلل معدلات البطالة، ومِن ثم يقلل التعرض للأيديولوجيات المتطرفة.[54]
- **تعزيز الشفافية والمساءلة:** وينبغي للحكومات إعطاء الأولوية لتدابير مكافحة الفساد، بما في ذلك إنشاء أنظمة شفّافة، وآليات مساءلة لتثبيط الممارسات الفاسدة.[55]
- **تقنين الأنظمة المالية وتعزيزها:** ينبغي للحكومات أن تُقَنِّن الأنظمة المالية وتعززها لرصد ومنع التدفقات المالية غير المشروعة، ووضع ضوابط صارمة على غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.[56]
- **التعاون الدولي:** تؤكد الدراسات[57] أنّ التعاون بين الدول لتبادل المعلومات الاستخبارية وتنسيق الجهود في تعقب ووقف تدفق الأموال إلى المنظمات الإرهابية أمر ضروري للأمن العالمي. ويدخل في هذا الإطار تنفيذ الاتفاقيات والمواثيق الدولية من أجل تعزيز جبهة موحدة ضد الممارسات الفاسدة والمشبوهة.[58]
- **تعزيز برامج التبادل الثقافي ومراقبتها:** يمكن أن يؤدي تعزيز برامج التبادل الثقافي ومراقبتها إلى تعزيز التفاهم المتبادل والتسامح، ومواجهة الجوانب السلبية للعولمة التي قد تسهم في ظهور الأيديولوجيات المتطرفة.[59]
- **تنظيم تدفق المعلومات:** ينبغي للحكومات تنفيذ تدابير لتنظيم الفضاء الإلكتروني، ورصد ومراقبة نشر الدعاية والأيديولوجيات المتطرفة عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.[60]

رابعًا: الخاتمة، النتائج، والتوصيات

سلّطَت هذه الورقة الضوء على العلاقة بين العوامل الاقتصادية التي تؤثر في الإرهاب وسبل معالجتها. وانطلق البحث من أساسيات النظريات الاقتصادية، مثل نظرية الاختيار العقلاني، ونظرية النشاط الروتيني، ونظرية التعلم الاجتماعي. وتوصل البحث إلى استنتاجات مهمة تُظهر تفاوت العلاقات بين هذه العوامل وظاهرة الإرهاب. إذْ يَظْهَر أن المجتمعات المعرضة للفقر أكثر عرضة للأيديولوجيات المتطرفة. كما أن البطالة تعزز استعداد الأفراد للاعتداء على النظام وتمردهم عليه.

وتُظْهِر الدراسة أنّ الفسادَ يُشَكِّل عاملاً مؤثراً في تعزيز الإرهاب؛ إذْ يسهم في خلق بيئة تشوه الحكومات وتسهم في نشوء الأنشطة الإرهابية. كما ألقى البحثُ الضوءَ على دور التمويل الأجنبي في تعزيز الإرهاب من طريق الإسهام في تمويل الأنشطة الإرهابية وتوسيع نطاق تأثيرها.

أما في سياق العولمة، فيَظهر أن العولمة، على رغم المميزات التي قدمتها من تكثيف الترابط الاقتصادي والثقافي تأتي أيضاً بتحدياتٍ ملموسة؛ حيث تسهم في تشكيل سياق يدعم نمو الأيديولوجيات المتطرفة.

من أجل معالجة هذه القضايا الاقتصادية ذات التأثير في الإرهاب، يُنصح بتبني نهج متعدد الأوجه يجمع بين

السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ويتعين تعزيز برامج التنمية الاقتصادية المستدامة بهدف خلق بيئة تحدُّ من الفقر وتعزز الاستقرار. كما يُشدَّدُ على أهمية دعم ريادة الأعمال وتشجيع مبادرات التمويل الأصغر لتمكين الأفراد اقتصادياً. كما أن التركيز على التدريب والتعليم المهني يعزز مهارات الأفراد ويقلل من معدلات البطالة، مما يحد من إمكانية تأثرهم بالأيديولوجيات المتطرفة.

وتتأكد أهمية تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد؛ لتعزيز الاستقرار والتحول إلى بيئة حافزة للتنمية. وينبغي أيضًا تقنين الأنظمة المالية وتعزيزها لمراقبة التدفقات المالية والحد من التمويل غير المشروع. وفي سياق التعاون الدولي، يُشدَّدُ على ضرورة تبادل المعلومات وتنسيق الجهود لمكافحة تمويل الإرهاب عبر الحدود الوطنية. وأخيرًا، إن تعزيز برامج التبادل الثقافي ومراقبتها يمكن أن يسهم في تعزيز التفاهم المتبادل والحد من الآثار السلبية للعولمة.

التوصيات

تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين الظروف الاقتصادية في المجتمعات المعرضة لخطر الإرهاب. وتشجيع الاستثمار في برامج التنمية المستدامة التي تستهدف الفقر والبطالة، مما يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي.

تعزيز التعليم والتدريب المهني كوسيلة لتمكين الأفراد وتقويتهم ضد الأيديولوجيات المتطرفة، من أجل تحسين فرص العمل وتقليل الانخراط في أنشطة إرهابية.

تكثيف التعاون الدولي في مكافحة تمويل الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وإقامة آليات فعّالة للتعاون الدولي تسهم في تقليل قدرة الجماعات الإرهابية على تمويل نشاطاتها.

دعم الشفافية ومكافحة الفساد؛ إذ ثبت أن النُّظُم الاقتصادية الشفافة تُقَلِّل من احتمال استغلال الأموال لتمويل الإرهاب.

التصدي للإرهاب بجُهْدٍ دوليٍّ مشترك يعتمد على التنسيق والتعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

الهوامش والمراجع:

1. بخيت، محمد رمضان (2019): العوامل الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على معدلات التطرف والارهاب «دراسة ميدانية"، المجلة العلمية بكلية الآداب بجامعة طنطا، المجلد 2020-العدد 38، 219.

2. العوامل الاقتصادية وكيفية قياسها، etoro academy، https://:tyMX5/at.shorturl (شوهد في 18 نوفمبر 2023م).

3. بخيت، محمد رمضان (2019): العوامل الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على معدلات التطرف والارهاب «دراسة ميدانية" – مصدر سابق.

4. مؤشر الإرهاب العالمي 2023م: https://:mtyW9/at.shorturl (شوهد في 17 نوفمبر 2023م).

5. مؤشر الإرهاب العالمي هو تقرير ينشره سنويًا معهد الاقتصاد والسلام (IEP)، وتم تطويره بواسطة رجل أعمال تكنولوجيا المعلومات ومؤسس معهد الاقتصاد والسلام ستيف كيليليا. ويقدم المؤشر ملخصا شاملا للاتجاهات والأنماط العالمية الرئيسة في الإرهاب منذ عام 2000م. المصدر: ريليف ويب (شوهد في 19 نوفمبر 2023م)
:https//:reliefweb.int/report/world/global-terrorism-index2023-

.6DB, C. R. (1981). The reasoning criminal: rational choice perspectives on offending. New York: Springer-Verlag.

7. Akers, R. L. (1973). Deviant behavior: A social learning approach. Belmont, CA: Wadsworth Publishing Company.

8. Cohen, L. E., & Felson, M. (2003). SOCIAL CHANGE AND CRIME RATE TRENDS A routine activity approach. Crime: Critical Concepts in Sociology, 1, 316.

9. KRUEGER, A. B. (2007). What Makes a Terrorist: Economics and the Roots of Terrorism (New Edition). Princeton University Press. http://www.jstor.org/stable/j.ctt7t153

10. Crenshaw, M. (1981). The causes of terrorism. Comparative politics, 13(4), 379-399.

11. Zaidi, M. (2010). A link between poverty & radicalization in Pakistan. Pakistan Institute for Peace Studies, 3(3), 1-19.

12. Zaidi, M. (2010). A link between poverty & radicalization in Pakistan. (مصدر سابق)

13. Keefer, P., & Loayza, N. (2008). Terrorism, economic development, and political openness. Cambridge University Press.

14. Atran, S. (2003). Genesis of suicide terrorism. Science, 299(5612), 1534-1539.

15. Krueger, A. B., & Maleckova, J. (2003). Seeking the roots of terrorism. The Chronicle Review, 49(39), 6.

16. Berrebi, C. (2009). The Economics of Terrorism and Counterterrorism: What Matters and Is Rational-Choice Theory Helpful?. Social science for counterterrorism: Putting the pieces together, 151-208.

17. Englama, A. (2001). Unemployment: concepts and issues. Bullion, 25(4), 1.

18. Richardson, P., Boone, L., Giorno, C., Meacci, M., Rae, D., & Turner, D. (2000). The concept, policy use and measurement of structural unemployment: estimating a time varying NAIRU across 21 OECD countries.

19. Neumayer, E., & Plümper, T. (2016). Spatial spill-overs from terrorism on tourism: Western victims in Islamic destination countries. Public Choice, 169(3-4), 195-206.

20. Adelaja, A., & George, J. (2020). Is youth unemployment related to domestic terrorism?. Perspectives on terrorism, 14(5), 41-62.

21. Adelaja, A., & George, J. (2020). مصدر سابق

22. Kruglanski, A. W., Bélanger, J. J., Gelfand, M., Gunaratna, R., Hettiarachchi, M., Reinares, F., ... & Sharvit, K. (2013). Terrorism—A (self) love story: Redirecting the significance quest can end violence. American Psychologist, 68(7), 559.

23. What is corruption? (2020, August 10). Transparency.org. https://www.transparency.org/en/what-is-corruption

24. المصدر نفسه.

25. Peace and Corruption Report (2015). Institute of Economics and Peace. https://www.files.ethz.ch/isn/190854/Peace%20and%20Corruption.pdf

26. Simpson, M. (2014). Terrorism and corruption: alternatives for goal attainment within political opportunity structures. International Journal of Sociology, 44(2), 87-104.

27. Barber, S. (2011). The New Economy of Terror: The Financing of Islamist Terrorism. Global Security Studies, 2(1), 1-13.

28. Solnik, B. (2000). Why not diversify internationally rather than domestically? Financial Analysts Journal, 56(2), 14-18.

29. Ly, P. E. (2007). The charitable activities of terrorist organizations. Public Choice, 131(1-2), 177-195.

30. المصدر نفسه.

31. Wilson, J. F. (2002, May). Hawala and other informal payments systems: an economic perspective. In Seminar on Current Developments in Monetary and Financial Law. IMF Working Paper, see http://www. kabul-reconstructions. net/imag-

es/wilson. pdf.

32. Levitt, M. (2003). Stemming the flow of terrorist financing: Practical and conceptual challenges. Fletcher F. World Aff., 27, 59.

33. Thompson, G. (2014). Globalization revisited. Routledge.

34. Paul James & Manfred B. Steger (2014) A Genealogy of 'Globalization': The Career of a Concept, Globalizations, 11:4, 417-434, DOI: 10.1080/14747731.2014.951186

35. Staff, I. M. F. (2000). Globalization: Threat or opportunity. International Monetary Fund, http://www. imf. org/external/np/exr/ib/2000/041200. htm# II.

36. Babones, Salvatore (2008). "Studying Globalization: Methodological Issues". In Ritzer, George (ed.). The Blackwell Companion to Globalization. Malden: John Wiley & Sons. p. 146. ISBN 978-0-470-76642-2.

37. Smith, A. (2010). The theory of moral sentiments. Penguin.

38. Held, D., McGrew, A., Goldblatt, D., & Perraton, J. (1999). Global transformations: Politics, economics and culture. In Politics at the Edge: The PSA Yearbook 1999 (pp. 14-28). London: Palgrave Macmillan UK.

39. Rodrik, D. (1998). Has globalization gone too far?. Challenge, 41(2), 81-94.

40. Beck, U. (2014). The brave new world of work. John Wiley & Sons.

41. Naim, M. (2010). Illicit: How smugglers, traffickers and copycats are hijacking the global economy. Random House.

42. Biersteker, T. J., & Eckert, S. E. (2017). Countering the Financing of Terrorism: An Introduction. Routledge.

43. Ohmae, K. (1994). The borderless world: Power and strategy in the interlinked economy. HarperCollins.

44. Strange, S. (1996). The retreat of the state: The diffusion of power in the world economy. Cambridge university press.

45. Nye Jr, J. S. (2003). The paradox of American power: Why the world's only superpower can't go it alone. Oxford University Press.

46. Lutz, J., & Lutz, B. (2019). Global terrorism. Routledge.

47. Falk, R. A. (2002). Human rights horizons: the pursuit of justice in a globalizing world. Routledge.

48. Appadurai, A. (1996). Modernity at large: Cultural dimensions of globalization (Vol. 1). U of Minnesota Press.

49. Huntington, S. P. (2004). The clash of civilizations and the remaking of world order. Braille Jymico Incorporated.

50. Chomsky, N., & Herman, E. S. (1989). Political economy of the mass media. David Barsamian/Alternative Radio.

51. Jones, S. G., & Libicki, M. C. (2008). How terrorist groups end: Lessons for countering al Qa'ida (Vol. 741). Rand Corporation.

52. Collier, P. (2007). Why the poorest countries are failing and what can be done about it. Wider Angle, 2, 1-3.

53. Cintina, I., & Love, I. (2019). Re-evaluating microfinance: Evidence from propensity score matching. The World Bank Economic Review, 33(1), 95-115.

54. Riddell, W. C., & Song, X. (2011). The impact of education on unemployment incidence and re-employment success: Evidence from the US labour market. Labour Economics, 18(4), 453-463.

55. منظمة الشفافية الدولية (2021)، مؤشر مدركات الفساد 2020: https://www.transparency.org/cpi.

56. فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (2022)، تقرير مجموعة العمل المالي: تمويل تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي في العراق والشام:
https//:www.fatf-gafi.org/en/publications/Methodsandtrends/Financing-of-terrorist-organisation-isil.html

57. Kahler, M. (2018). Countering Illicit Financial Flows: Expanding Agenda, Fragmented Governance. Global Governance to Combat Illicit Financial Flows: Measurement, Evaluation, Innovation," Council on Foreign Relations.

58. Rose-Ackerman, S., & Palifka, B. J. (2016). Corruption and government: Causes, consequences, and reform. Cambridge university press.

59. Inglehart, R. F. (2020). Cultural evolution: People's motivations are changing, and reshaping the world.

60. منع التطرف العنيف من خلال التعليم: دليل لواضعي السياسات، الأمم المتحدة (2020):
https://en.unesco.org/sites/default/files/policymakr.pdf